الفصل الثاني

المسئولية الاجتماعية للصحافة

- تمهيد
- أولاً: نشأة نظرية المسئولية الاجتماعية
- ثانيًا: مبررات ظهور نظرية المسئولية الاجتماعية
- ثالثًا: وظائف الصحافة في ظل نظرية المسئولية الاجتماعية
- رابعًا: أبعاد حرية وسائل الإعلام ومسئولياتها الاجتماعية
- خامسًا: المتغيرات المؤثرة على حرية الصحافة في إطار نظرية المسئولية الاجتماعية
- سادسًا: المسئولية الاجتماعية للإعلام
- سابعًا: تقييم أداء وسائل الإعلام لمسئوليتها الاجتماعية
- ثامنًا: إيجابيات نظرية المسئولية الاجتماعية
- تاسعًا: طرق الرقابة والإشراف على تنفيذ المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام
- خاتمة

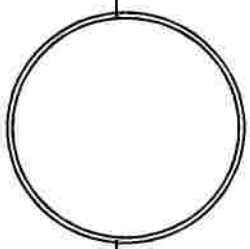

تمهيد

شهدت مصر في الفترة التي تلت ثورة ٢٥ يناير مناخًا ديمقراطيًا مغايرًا، قام على تعددية حزبية حقيقية، ومشاركة سياسية من جميع فئات الشعب المصري، واهتمامٍ بمفردات العملية الديمقراطية، مثل التشريع والدستور والانتخابات والمحليات والأغلبية والأقليات وغيرها، ولعبت وسائل الإعلام بشكل عام، والصحافة بشكل خاص، دورًا ملحوظًا في إدارة وتوجيه التفاعل الاجتماعي حول الفعاليات الديمقراطية التي شهدتها مصر في تلك الفترة، وبرزت العديد من الوجوه والنخب الجديدة، كما ازدادت أعداد القنوات الفضائية والإصدارات الصحفية، والتي تنوعت توجهاتها، وفلسفة إدارتها، ونوعيات الجمهور الذي توجّه إليه خطابها.

في تجربة استثنائية كتلك التجربة، مع بلد يعاني سكانه مشكلات مزمنة كالفقر والأمية وعدم الوعي، يصبح حجم المسئولية التي يحملها نخب المجتمع، وفي مقدمتهم الصحفيون، يصبح بحجم المستقبل الذي يسهمون في بنائه الآن، ويشكّلون ملامحه عبر تشكيل وعي الناس به.

لذلك كان انطلاق هذه الدراسة من الفلسفة التي تقوم عليها نظرية المسئولية الاجتماعية، حيث تتعدد المتغيرات التي تؤثر على مدركات الصحفيين وقيمهم واتجاهاتهم وممارساتهم، فمنها ما يتعلق بالمعايير الذاتية والاتجاهات الشخصية، ومنها ما يتعلق بالضغوط المهنية والقواعد الأخلاقية التي يفرضها المجتمع الصحفي، ومنها ما يتعلق بالضغوط التنظيمية والإدارية للمؤسسة الصحفية، ومنها ما يتعلق بالضغوط القانونية، علاوة على الضغوط السياسية والاقصادية والاجتماعية والثقافية.

وفى إطار التفاعل بين تلك المتغيرات تتحدد المعايير والأحكام التي تشكل مدركات الصحفيين لتشريعات وأخلاقيات المهنة، ومن ثم تتحدد توقعاتهم وتقديراتهم والتزاماتهم بالمسئوليات الأخلاقية والقانونية.[١]

والصحافة في أدائها لوظائفها الاجتماعية تؤثر وتتأثر بطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في المجتمع؛ وفيما لو أخذنا المجتمعات الغربية التي تأخذ بمفهوم الحرية تحديدًا، أو مفهوم المسئولية الاجتماعية (**Social Responsibility**) لنظامها الاتصالي، فإننا بمنتهى البساطة نجزم بأنها تتميز بإعلام ليبرالي، والعكس صحيح في حالة أخذ المجتمع بمفهوم السلطوية في أنظمته الاتصالية، فنجد أن إعلامه يتسم بالتوجهات السلطوية عامة.

ولا نأتي بجديد حين نقول بارتباط الإعلام بالنظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي في المجتمعات الحديثة. فالصحافة منذ أيامها لأولى، ظلت بمثابة مرآة عاكسة لطبيعة النظام الذي تعمل في إطاره.[٢]

---

(١) محمد سعد إبراهيم : أخلاقيات الإعلام والإنترنت وإشكاليات التشريع، ط١، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٩٩

(٢) عبد الله بن مسعود الطويرقي : صحافة المجتمع الجماهيري – سوسيولوجيا الإعلام في مجتمعات الجماهير، ط١، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، ١٩٩٧، ص ٢٣٤

ورغم صعوبة الفصل بين المسئوليات الأخلاقيات والمسئوليات القانونية، فلا يزال مفهوم أخلاقيات المهنة مشوشًا وغامضًا، وسيظل هذا التشويش وذلك الغموض حتى يتفق الصحفيون والعلماء على تحديد المبادئ الأخلاقية المقبولة، التي يمكن أن تؤسس عليها القيم المهنية، وهو ما يتطلب بدوره جهود جديدة لتأسيس أطر نظرية أكثر ملاءمة لمعالجة المأزق الأخلاقية التي يواجهها الصحفيون.(١)

وبشكل عام، فإن قضايا المسئولية الاجتماعية والحرية وغيرها، هي مفهومات فلسفية مائعة، يصعب التعاطي معها بشكل صارم وبخطوط واضحة المعالم، يمكن للصحافة الأخذ بها في عملها الجماهيري؛ فإلى أي مدى تكون الصحافة حرة؟ وإلى أي مدى تتدخل الدولة في عملها؟

إن كون هذه المفاهيم فضفاضة، تقبل التأويل المتعدد، يجعل من غير الممكن رسم فواصل قاطعة وثابتة، وبالأخص في عمل يخضع للعديد من الرؤى والتفسيرات، سواءً من قبل الإعلاميين القائمين عليه، أو من قبل الجمهور أو السلطة؛ وهو ما يجعل من الصعوبة استيعاب مسؤولية أو حرية الصحافة بشكل واع.(٢)

إن نظرية المسئولية الاجتماعية تحاول التوفيق بين الاستقلال وحرية وسائل الإعلام في إطار التزاماتها تجاه المجتمع؛ ووفقًا لـ (**Omwanda**) (١٩٩٠ – ١٩٩١)، فإنه يفترض أن وسائل الإعلام لها وظائف مفيدة للمجتمع، خصوصًا حماية الحكومة الديمقراطية، عبر توفير مجموعة متنوعة من الآراء ووجهات النظر.

وإذا كانت النظرية تؤكد وجهة النظر التحررية في وجود صحافة حرة ومستقلة، فإنه يصر أيضًا على أن الصحافة يجب أن تقبل بالتزاماتها تجاه المجتمع، والاعتراف بأن هناك توقعات للجمهور في معايير الأداء يتعين القيام بها، وتقبل فكرة أن ملكية وسائل الإعلام هو نوع من الوصاية العامة وليس امتيازًا خاصًا.

والنقطة المركزية لنظرية المسئولية الاجتماعية، كما يقول، هي محاولة التوفيق بين مجموعة من ثلاثة مبادئ مختلفة، أي تلك الحرية الفردية، وحرية الاختيار، والتزام وسائل الإعلام بمسئوليتها تجاه المجتمع.

مما سبق، فان حرية الصحافة في الديمقراطيات الليبرالية الرأسمالية، مثل بريطانيا والولايات المتحدة، يدل على أن كل فرد (المواطن والصحفي المحترف) له الحق في نشر آرائه بحرية عبر وسائل الإعلام دون عوائق مسبقة، ودون الخوف من العقاب التعسفي أيًا ما كان موضوع النشر.(٣)

وبينما يشترك معظم الصحفيين في اعتناق المعايير الخاصة بالأداء المهني، فقد يكون لكل منهم معايير صحفية مختلفة، وهذه تتعلق بالدور الذي يميل الصحفي إلى القيام به.

---

(١) محمد سعد إبراهيم : أخلاقيات الإعلام والإنترنت وإشكاليات التشريع، مرجع سابق، ص ٩٩

(٢) عبد الله بن مسعود الطويرقي، صحافة المجتمع الجماهيري – سوسيولوجيا الإعلام في مجتمعات الجماهير، مرجع سابق، ص ٢٣٦

(3) Kamla-Raj : Press Freedom – A Conceptual Analysis, Department Of Mass Communication, Moshood Abiola Polytechnic, Abeokuta, Ogun State, Nigeria ,2005, P.104

ورغم التوافق بين الدور الشخصي للصحفي والدور الذي تتبناه مؤسسته الصحفية في معظم الأحوال، إلا أن بعض الدراسات قد أثبتت أن القيم الشخصية الفردية تلعب دورًا هامشيًا في أداء الصحفي[١]؛ فالصحافة إنتاج اجتماعي، يتوقف مدى اتساعه وحجمه على حجم الشرائح الجماهيرية ذات الحاجة إلى هذا الإنتاج وحاميته والمدافعة عنه؛ فالقضية ليست الحرية أو المسئولية التي تمنحها الأنظمة للصحافة الجماهيرية والقائمين عليها، وإنما الحرية والمسئولية الواقعة على مستوى الممارسة.[٢]

أولاً: نشأة نظرية المسئولية الاجتماعية

ترجع النشأة الحديثة لهذه النظرية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما اهتمت الأوساط العلمية والبحثية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بدراسة دور وسائل الاتصال الإعلامي والجماهيري في هذه المجتمعات، وما ينبغي أن يكون عليه الدور الوظيفي تجاه كل من الفرد والمجتمع والدولة والتنظيمات والمؤسسات الإعلامية ذاتها.

وقد تبلورت فكرة (المسئولية الاجتماعية) في إطار تطور النظريات الوظيفية المحدثة التي سارعت بتحديث الأفكار النظرية التقليدية لكي تتلاءم مع المتطلبات الحديثة، لكل من الأفراد والجماعات وأيضًا أصحاب الطبقة الرأسمالية وأيديولوجياتها، تجاه المؤسسات والتنظيمات الإعلامية كغيرها من المؤسسات الاجتماعية والصناعية والإنتاجية في المجتمعات. لا سيما، بعد أن ظهرت آراء متعددة لإعادة تقييم الدور الوظيفي ومجموعة الأهداف العامة التي يجب أن تقوم بها مؤسسات ووسائل الاتصال في المجتمع الحديث.[٣]

وظهرت نظرية المسئولية الاجتماعية في إطار تحقيق نوع من التوازن والتوافق بين واجبات ومصالح كل من الأفراد والمجتمع. وقد طرحت هذه النظرية بعض الحلول التي تتمثل في التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، من خلال إصدار مواثيق شرف مهنية، وحماية حرية التحرير والممارسة الصحفية، وإصدار قوانين للحد من الاحتكار، وإنشاء مجالس للصحافة وإنشاء نظام لتقديم إعانات للصحف.[٤]

ويرجع ظهور هذه النظرية إلى ما نوهت إليه (**لجنة هوتشينز Hutchins Commission**) في عام ١٩٤٧ في تقرير نبهت فيه إلى أن التجاوزات التي تحدث من قبل الإعلام والصحافة لها أكبر الضرر على المجتمع، وهذا التقرير يعد أساس نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة، التي جاءت كمراجعة للنظرية الليبرالية التي سادت الإعلام والصحافة الغربية حتى أربعينات هذا القرن.

---

(١) سعد إبراهيم : أخلاقيات الإعلام والإنترنت وإشكاليات التشريع، مرجع سابق، ص ٩٩
(٢) عبد الله بن مسعود الطويرقى، صحافة المجتمع الجماهيري – سوسيولوجيا الإعلام في مجتمعات الجماهير، مرجع سابق، ص ٢٣٩
(٣) عبد الله محمد عبد الرحمن : سوسيولوجيا الاتصال والإعلام، مرجع سابق، ص ١٧١
(٤) سليمان صالح : ثورة الإتصال وحرية الإعلام، ط١، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص٢٨

وقد أكمل التأسيس النظري لنظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة الرواد: (**إدوارد جيرالد Gerald**) و(**تيودور بترسون Petterson**) و(**ويليام ريفرز Rivers**) و(**جون ميرل Mirrell**) وغيرهم؛ وصولاً لمنظريها المحدثين (**دينى إليوت Elliot**) و(**كليفورد كريستيانز Cristians**) وغيرهما.(١)

وأضافت لجنة هوتشينز (**Hutchins Commission**) أن السوق الحرة قد فشلت في تحقيق الوعد بحرية الصحافة، وأن التطورات التكنولوجية والتجارية قد أدت لتقليل فرص الأفراد والجماعات المتنوعة في الدخول للسوق والتمتع بحق النشر، كما أدت إلى هبوط معايير أداء الصحافة، وإلى فشل الصحافة في تلبية احتياجات المجتمع الأخلاقية والاجتماعية، إضافة إلى تناقص دور الصحافة في إمداد المجتمع بالمعلومات.

ومن هنا قامت نظرية المسئولية الاجتماعية في محاولة لإيجاد مصالحة بين استقلال الصحافة والتزامها نحو المجتمع ، وعلى ذلك فإن الصحافة لابد أن تقوم بوظائف أساسية في المجتمع، وعليها أن تلتزم بمجموعة من المعايير المهنية؛ وباختصار فإن ملكية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى يجب أن تنظر إليها على أساس أنها نوع من الوكالة العامة.(٢)

كذلك كانت تجاوزات وسائل الإعلام أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور هذه النظرية، حيث أن فلسفة هذه الوسائل ارتكزت على نظرية الفلسفة الليبرالية، التي ترى أن حرية الفرد أكثر أهمية من حرية الدولة؛ ولذلك تعمل على التحرر من سيطرة الحكومة لصالح حرية الفرد وضمان سعادته.

في عام ١٩٠٤ كتب (**جوزيف بوليتزر Joseph Pulitzer**): "إن الدور الأساسي للصحافة هو تقديم المثل العليا، والصدق، والتحليل الدقيق للمشكلات التي يواجهها المجتمع، والإحساس المخلص بالمسئولية، كل ذلك يحمى الصحافة من الخضوع لهيمنة الربح وتحقيق غايات أنانية ضد رفاهية عامة الناس.(٣)

وكانت فلسفة الحرية (الليبرالية) قد تطورت في المجتمعات الغربية منذ أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، في ظل دعوات الحرية التي أعلنها (**جون مليتون**) و(**جون لوك**) و(**فولتير**) و(**روسو**) و(**توماس جيفرسون**)، وتستهدف الفلسفة الليبرالية تقليل القيود التي تضعها الدولة على الفرد إلى أدنى حد.

وقد تأثرت مجالات الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمعات الغربية بهذه الفلسفة، ولم يكن الإعلام ووسائله بمعزل عن تأثير هذا التيار، فخلال القرن العشرين اتضح أن حرية وسائل الإعلام تنطوي على بعض المخاطر، فرغم أن الهدف النهائي لهذه الحرية هو تحقيق الصالح العام، إلا أن ممارسات وسائل

(١) محمد حسام الدين : المسئولية الاجتماعية للصحافة، مرجع سابق، ص ١٧

(2) Dianna L. Van Blerkon : College Study Skills – Becoming a Strategic learner, USA, Boston, 2009, p.110

(3) Harless, James D. : Mass Communication – An Introductory Survey (U.S.A: WMC., Brown Publishers, 1985, p.494

الإعلام خلال القرن التاسع عشر والعشرين قد ضحت بمسئوليتها تجاه المجتمع في سبيل تحقيق أقصى قدر من الأرباح، والعمل على إلهاء الناس بدلاً من تقديم الإعلام والثقافة والتسلية المفيدة.(١)

من هنا تختلف نظرية المسئولية الاجتماعية عن نظرية الحرية بالنسبة لفهمها للطبيعة الإنسانية، فنظرية الحرية التقليدية تركز على صفات الإنسان العقلانية والأخلاقية وعلى سعيه للوصول إلى الحقيقة والإقتداء بها، أما بالنسبة لنظرية المسئولية الاجتماعية فإنها تعكس الشك الذي أضفته العلوم الاجتماعية المعاصرة والفكر المعاصر على الطبيعة الإنسانية كطبيعة عقلانية بالدرجة الأولى.

ويعني هذا أن نظرية المسئولية الاجتماعية لا تنكر عقلانية الإنسان، لكنها تثق في هذه العقلانية بدرجة أقل من نظرية الحرية، فهي تنكر ما تذهب إلية نظرية الحرية من أن الإنسان يسعى بطريقة فطرية وغريزية للبحث عن الحقيقة والإقتداء بها، فالإنسان قادر على أن يستخدم عقله ولكنة لا يفعل ذلك ومن ثم أصبح فريسة لمن يستخدمونه لأغراضهم الشخصية.(٢)

ومن الملاحظ أن التعديل الأول في الدستور الأمريكي لم يطالب الناشرين بتحمل المسئولية مقابل الحرية التي ينعمون بها، وهذا ما حرص عليه كتاب هذا الدستور، ذلك أن هؤلاء الكتاب كانوا يؤمنون، مثل جميع الليبراليين في هذا العصر، بأن حرية الصحافة إنما تعنى الحق في أن تكون صادقًا أو زائفًا، موضوعيًا أو متحيزًا، وكان الهدف من ذلك تشجيع الحوار والمناقشة من خلال العقل والمنطق، كما أنه ليست هناك حاجة لفرض أية مسئوليات، لأن النظام يحمل في طياته القدرة على التصحيح الذاتي، بالإضافة إلى أن حرية تداول لأفكار والآراء، التي تخاطب عقل الإنسان، سوف تؤدى دائمًا إلى ظهور الحقيقة التي تسهم بشكل فعال في تطور المجتمع.(٣)

ولكن يبدو أن هذا التصور كان مغرقًا في التفاؤل والمثالية، فقد شهد القرن العشرين تطورًا تدريجيًا، يتخذ مسارًا بعيدًا عن مفهوم الفردية المتطرفة حول حرية الصحافة، التي اتسمت بالمحدودية في بدايتها الأولى ... وقد ظهرت وسائل الاتصال الحديثة، واتصفت بإيجابية صورية، وتلاشى الإيمان بأن الحرية غير المقيدة، بالإضافة إلى عقلانية الإنسان وحسه سوف يؤديان إلى ظهور صحافة تستجيب لاحتياجات المجتمع ... هذه الأوضاع دفعت الكتّاب إلى المطالبة بمستويات أعلى لأداء الصحافة، مهددين باستخدام القانون إذا لم تحقق وسائل الإعلام هذه المستويات.(٤)

---

(١) حنان يوسف : أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي، ورقة عمل، مؤتمر الإعلام السادس، الأردن، ٢٥ - ٢٩ يونيو ٢٠٠٧

(٢) أحمد بدر : الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٢٤

(٣) ويليام ريفرز، وآخرون : الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، ترجمة : أحمد طلعت البشبيشي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٨٣

(٤) نفس المرجع السابق، ص ٨٣

من هنا بدأ مفهوم المسئولية الاجتماعية بالظهور، لا سيما بعد أن نشر (**سيبرت Siebert**) وزملاؤه تصوراتهم عن النظريات الأربع للصحافة، ووضع نظرية المسئولية الاجتماعية كأحد النظريات الأساسية، التي حاول فيها أن يؤكد على وظائف الاتصال والإعلام في المجتمعات الحديثة، والتي تشمل الوظيفة الثقافية والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة الترفيهية، ووظيفة الاتصال بالجماهير، وغير ذلك من وظائف أخرى متعددة.

لكن مع تطور وانتشار وسائل الاتصال المختلفة، أصبحت هناك الكثير من المساوئ أو الوظائف السلبية التي تحدثها هذه الوسائل على كل من الفرد والأسرة والمجتمع، وإثارتها للشائعات والاهتمام بالجنس والجريمة، والتعرض للأعراض والحريات الشخصية والعائلية.

ومن هنا بدأ البحث عن بدائل جديدة لتقييد حريات هذه المؤسسات، وبلورة هذا المفهوم في ضوء الحرية القائمة على المسئولية؛[١] الأمر الذي بدا واضحًا في تقرير لجنة هوتشينز (**Hutchins Commission**) التي انتهت إلى أن نظرية المسئولية الاجتماعية لن تتحقق إلا في ظل صحافة حرة ومسئولة.

والربط هنا بين حرية الصحافة والمسئولة الاجتماعية إنما كان يعبر عن أمرين هامين – **أولاً:** الاقتناع بأن النظرية الليبرالية لم تعد مواكبة، سواء بالنسبة للأفكار السائدة في المجتمع أو بالنسبة لقواعد المجتمع المعاصر، **ثانيًا:** أن تكون هناك قيادة تشرف على مدى التزام الصحافة بهذه الأفكار.[٢]

وبذلك انتقل مفهوم العمل الصحفي من الحرية المطلقة إلى الحرية المسئولة، فالمسئولية هي السيف المسلط على إساءة استخدام الحرية، ويمكن الاضطلاع بالمسئولية، إذا لم يكن نقص الحرية عائقًا في اتخاذ قرارات الصحفي الشخصية، والصحفي المسئول دائما يعيش على خيط رفيع بين متطلبات المجتمع واحترام حقوق الآخرين، ومنع إساءة استخدام الحرية.[٣]

ثانيًا: مبررات ظهور نظرية المسئولية الاجتماعية

انتهى الباحثون إلى أن الحرية الصحيحة هي المحدودة بحدود القانون وحدود الصالح العام، فالحرية عند هؤلاء ليست مطلقة في كل قيد، وليست غاية في نفسها كما يدعى الغير، ولكنها وسيلة إلى غيرها، ومقيدة بقيود كثيرة، من دونها وأهمها قيد الصالح العام.

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن : سوسيولوجيا الاتصال والإعلام، مرجع سابق، ص ٤١٦
(٢) ويليام ريفرز، وآخرون : الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٧
(٣) محمد حسام الدين : المسئولية الاجتماعية للصحافة، مرجع سابق، ص ٧١

هؤلاء الذين يختارون لأنفسهم هذا المعنى يعرفون ماهية العمل الصحفي في جوهرة ويعترفون بحق الجمهور في المعرفة، وبحقه كذلك في التسلية البريئة؛ ومن ثم كان هذا المفهوم الجديد للحرية هو ما اصطلح العلماء على تسميته بنظرية المسئولية الاجتماعية.(١)

وقد شهد القرن العشرين تزايد الاهتمام بقضية المسئولية الاجتماعية، كما تزايدت أعداد الناشرين الذين يؤمنون بدور الإعلام في تقدم المجتمع ... بل إن (**جوزيف بولتزر Joseph Pulitzer**) كتب خلال في ١٩٠٤ حوالي أربعين صفحة في (**North American Review**) يطالب فيها بإنشاء كلية الصحافة لنشر التعليم الصحفي ... كما طالب الناشرين أن تكون أولوياتهم اهتمامات الجماهير وليس حساب الربح والخسارة ... كما يضيف (**بولتزر**) أن الصحافة في حاجة إلى كتاب يتمتعون بالخلق القويم والشجاعة الأدبية والقدرة على تقديم المثل للمجتمع، ويعبر عن هذا الرأي بقوله: "إن الصحافة دون قيم أخلاقية عالية لن تفقد فقط قدرتها على خدمة المجتمع بل سوف تصبح خطرًا محققاً على هذا المجتمع".(٢)

من هنا تبلور مفهوم الحرية والمسئولية الاجتماعية لمؤسسات الاتصال والإعلام والعاملين فيها، وتحددت مجموعة من الالتزامات التي ينبغي أن تقوم عليها أنشطة وأفعال وسائل الاتصال تجاه الجماهير، وتجاه ذاتها كمؤسسات مهنية وإنتاجية وخدمية، وتجاه المجتمع وقواعده وقوانينه وقيمه.

في نفس الوقت، تركزت اهتمامات أصحاب نظرية المسئولية الاجتماعية، على ضرورة أن تقوم مؤسسات الاتصال والإعلام، بتحقيق وظائفها وأهدافها في ضوء مجموعة القوانين والقواعد المتعارف عليها من قبل أصحاب هذه المهن، ونوعية الأهداف العامة التي تحدد نشاط مؤسساتهم، والقوانين العامة التي توجد في المجتمع، وتحدد كل من السلوك المهني والأخلاقي للأفراد والمؤسسات والتنظيمات باعتبارها تنظيمات اجتماعية من الدرجة الأولى.(٣)

تدريجيًا أصبح من الواضح أننا بحاجة لمفهوم جديد لحرية الإعلام، والملاحظ على إعلام اليوم أن الناشرين وأصحاب محطات الإذاعة والتليفزيون قد التقوا حول مبدأين هامّين، هما: حق المواطنين في المعرفة ومسئولية الإعلام؛ وهذان المبدآن يعتبران طفرة في الأساس النظري لحرية الإعلام، إذ بعد أن كان المبدأ يركز على أن: "حرية التعبير إنما هي حق شخصي لكل فرد"، أصبح المفهوم الجديد يركز على أهمية أن تكون وسائل الإعلام فى متناول يد جميع أفراد المجتمع، وحق هذا المجتمع في المعرفة.(٤)

---

(١) عبد اللطيف حمزة : الإعلام له تاريخه ومذاهبه، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص ١٣٧-١٣٨

(٢) ويليام ريفرز وآخرون، الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، ترجمة د. أحمد طلعت البشبيشى، مرجع سابق، ص ٨٤

(٣) عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا الاتصال والإعلام، مرجع سابق، ص ٤١٦، ٤١٧

(٤) ويليام ريفرز وآخرون، الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، ترجمة د. أحمد طلعت البشبيشي، مرجع سابق، ص ٨٣

إن قيمة حرية التعبير، كما تعبر عن ذلك لجنة حرية الصحافة، تكمن في أنها تحول الصراع الاجتماعي من مستوى (العنف) إلى مستوى (المناقشة)، فالأساس الذي بنيت علية نظرية المسئولية الاجتماعية هو: أن الحرية حق وواجب ومسئولية في وقت واحد.(١)

وبعبارة أخرى: إن الحرية حق وراؤه واجب لابد أن يشعر به المستمتع بهذه الحرية، ومعنى ذلك كما قلنا أن الحرية تحمل في طياتها تبعات كثيرة يجب أن تضطلع بها الصحيفة المسئولة أمام المجتمع.(٢)

ومن الصعب أن نحدد على وجه الدقة متى بدأت وسائل الإعلام في الربط بين المسئولية الاجتماعية والحرية .. لكننا إذا ما رجعنا للأيام الأولى للصحافة فإننا نجد أن معظم الناشرين كانوا أصلاً يعملون في مجال الطباعة، ثم اتجهوا إلى إصدار الصحف كنشاط إضافي، ولم يكن من المتوقع أن يهتم مثل هؤلاء بأخلاقيات الصحافة.

وخلال السنوات التالية عندما كان غالبية الناشرين من الغلاة المتشددين، الذين لم يكن يهمهم سوى تحقيق اهتماماتهم السياسية، كان من المنطقي بالنسبة لهم أن يعطوا الأولوية لهذه الاهتمامات، وذلك على حساب اهتمامات المجتمع.(٣)

وكانت تلك إحدى النقاط التي أشار إليها تقرير لجنة هوتشينز (**Hutchins Commission**) ضمن عدد من النتائج، التي تبرز مجموعة من الأدوار غير الوظيفية (السلبية) التي تقوم بها الصحافة عامة، ومن أهم هذه السلبيات التي أوردها التقرير:

(١) عدم إشباع الحاجات الأساسية لدى الجمهور.

(٢) لم تعبر عن مطالب المجتمع ولم تحقق أهدافها الأساسية تجاهه.

(٣) فشل وسائل الإعلام في إمداد الأفراد بالمعلومات عن الأحداث الجارية.

(٤) عدم تعبير الأفراد عن آرائهم وأفكارهم من خلال وسائل الإعلام.

(٥) تركيز وسائل الإعلام على تحقيق أهداف جماعات معينة دون الأغلبية من الجماعات الأخرى.

(٦) تقوم الصحافة ووسائل الإعلام بتقديم ممارسات إعلامية ضارة بالمجتمع، من ثم فهي تحتاج إلى نوع من السيطرة والتنظيم.(٤)

---

(١) أحمد بدر ، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٢٥
(٢) عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، مرجع سابق، ص ١٣٨
(٣) ويليام ريفرز، وآخرون : الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، مرجع سابق، ص ٨٤
(٤) عبد الله محمد عبد الرحمن : سوسيولوجيا الاتصال والإعلام، مرجع سابق، ص ١٧٢

وتلخص (حنان يوسف) مجموعة من العوامل التي أدت إلى ميلاد نظرية المسئولية الاجتماعية :

(١) الثورة التكنولوجية والصناعية التي لم تغير فقط وجه الحياة في الولايات المتحدة، ولكن أثرت على طبيعة الصحافة ذاتها.

(٢) النقد المرير الموجه للصحافة ووسائل الإعلام بالنسبة لنمو حجمها وزيادة احتكاراتها وأهميتها مما يجعلها عامل ضغط حتى على الحكومة، ويؤدي إلى عرقلة إجراءاتها .

(٣) الجو الفكري الجديد الذي عبر فيه بعض المفكرين عن شكلهم في الفروض الأساسية التي تقوم عليها نظرية الحرية بجوانبها المطلقة .

(٤) إرساء قواعد المهنة الصحفية خصوصا بعد اشتغال كثير من المفكرين والمتعلمين على مستويات عالية بهذه المهنة.[١]

ثالثًا: وظائف الصحافة في ظل نظرية المسؤولية الاجتماعية

يرى عبد اللطيف حمزة أن وظائف الصحافة في إطار مسئوليتها الاجتماعية يمكن تلخيصها في:

(١) تنوير الجمهور بالحقائق التي تجعله قادرًا على إصدار الأحكام الصحيحة بشأن الأحداث العامة.

(٢) خدمة النظام السياسي القائم، وذلك عن طريق الإعلام، وعن طريق المناقشة الحرة المفتوحة في جميع المسائل التي تهم المجتمع.

(٣) صيانة مصالح الأفراد والجماعات والمحافظة على سمعة هؤلاء وهؤلاء، وذلك عن طريق المراقبة التامة لأعمال الحكومة وأعمال الشركات والهيئات ونحو ذلك.

(٤) خدمة الحياة الاقتصادية عن طريق الإعلانات التي تهم كلاً من البائع والمشترى على السواء.

(٥) خدمة القراء عن طريق الترويح والتسلية، تخفيفًا لأعباء الحياة، وترويحًا لنفوسهم وجسومهم.

(٦) رعاية المصالح العامة وتفضيلها على المصالح الخاصة، أو الحيلولة دون هذه الأخيرة، حتى لا تضر بالصالح العام.[٢]

رابعًا: أبعاد حرية وسائل الإعلام ومسئولياتها الاجتماعية

تواجه حرية وسائل الإعلام ومسئولياتها الاجتماعية معضلة ذات أربعة أبعاد رئيسية متشابكة، يمكن تفصيلها على النحو التالي:

---

(١) حنان يوسف : أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي، مرجع سابق.
(٢) عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، مرجع سابق، ص ١٣٨- ١٣٩

(١) الحكومات

عبر ما تسنه من قوانين وتشريعات، وما تمارسه واقعيًا من التعامل مع المؤسسات الإعلامية والأفراد والجمهور؛ وفى هذا الجانب فإن جميع دول العالم بلا استثناء تقوم بوضع القوانين والتشريعات التي تحدد حرية الاتصال وحق الأفراد فيه، والتى تستهدف تنظيم المهن الإعلامية من جهة، ووضعها أمام مسئولياتها الاجتماعية والوطنية، وهى تقوم كذلك بتحديد طرق الاتصال وكميته ونوعيته.(١)

وعلى العكس، يرى (**جون ميريل Merrill**) في مرحلة انحيازه للنظرية الليبرالية القديمة، أن الصحفي يتصرف بمسئولية حين يكون حرًا، ويجب ألا تكون هناك مسئولية مفروضة من جانب الحكومة أو الجمهور أو حتى المؤسسة الإعلامية ذاتها؛ فالمعيار الكلى للديمقراطية يعتمد على حرية الصحفيين في التصرف كيفما يريدون، حتى وإن كانت سلوكيات بعضهم غير مسئولة.(٢)

في نفس المسار يسرد (**دانا بولين Dana Bullen**)، رئيس لجنة حرية الصحافة العالمية (١٩٣١ – ٢٠٠٧) عدة أسباب تجعل من واجب أي حكومة أو مؤسسة إعلامية الحرص على حرية الإعلام وإتاحة الفرصة لحوار الآراء المختلفة، ومن هذه الأسباب تلك التي يتحدث عنها (**دانا بولين**):

- أن أفضل البرامج تلك التي تنبثق عن مناقشات كاملة لبدائل عديدة، وليس ذلك من خلال الأبواب المغلقة للمكاتب الحكومية ولكن من خلال المجتمع.
- أن الاختيارات التي تتطور من مثل هذا النقاش المفتوح سوف تجذب الفهم والتأييد لمدى أبعد مما يحاول القادة تحقيقه.
- ليس هناك شخص ما يمتلك كل الحكمة، وتساعد وسائل الأخبار المستقلة في إظهار الأفكار من مصادر متعددة.
- وسائل الإعلام المستقلة ستراقب تقدم برامج التنمية، وهذه البرامج ستكون أكثر فعالية إذا تم كشف المشاكل أكثر مما يتم عند إخفائها.
- غالبًا فان الصحافة الحرة هي التي تسمح لأصوات الناس وحاجاتهم لأن تكون مسموعة من الحكومات.
- لا شك بأن هذه الأمور تتوقف على الفلسفة التي تسير المجتمع.(٣)

(١) صالح خليل أبو إصبع : الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، ط٥، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٨٨
(٢) حسن عماد مكاوي : أخلاقيات العمل الإعلامي، مرجع سابق، ص ١٦٨
(٣) صالح خليل أبو إصبع : الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، مرجع سابق، ص ٩١-٩٢

ويُرد على هذا الرأي بأن الإعلام في الدول الديمقراطية حين يحظى بحماية الدساتير والقوانين، فإن عليه الالتزام نحو المجتمع، لتحقيق الوظائف المحددة له وفقًا لاحتياجات مجتمعات هذه الدول ... وإذا ما قامت وسائل الإعلام بتحمل مسئولياتها واتخاذ هذه الوظائف هدفًا لسياساتها، فسوف يتحقق للمجتمع كل احتياجاته ... إلا أن بعض منظّرى المسئولية الاجتماعية يحذرون من عدم قيام بعض وسائل الإعلام بوظائفها كما يجب، ويرون أنه يجب أن تتدخل المؤسسات الاجتماعية والحكومية لضمان تصحيح مسار هذه الوسائل.(١)

من هنا يأتي اعتقاد (**تيودور جلاسر Glasser**) بأن المسئولية تقتضى أن يعمل الصحفي لصالح عامة الناس، بدلا من صالحة الشخصي. ويزعم (**جلاسر**) أن التعديل الأول من الدستور الأمريكي يستهدف حماية الصالح العام، لا مالكي وسائل الإعلام، وأن الحكومة يجب أن تتأكد من أن حرية الصحافة يتم حمايتها من سوء استخدام الصحفيين كما يتم حمايتها من القيود الأخرى.(٢)

في النطاق نفسه نرى (**ميرل**) في كتاباته الحديثة يتراجع عن فكرة الحرية المطلقة للصحافة والصحفيين، متجهًا إلى فكرة الحرية المقيدة، يقول (**ميرل**):

"ما لم تكن واجبات ومسئوليات وسائل الإعلام قد نصت عليها القوانين، فإن مفهوم الصحافة المسئولة اجتماعيًا يصبح غير ذي معنى. ولا أحد ينكر أن الصحافة ستصبح أكثر مسئولية إذا كان هناك نوع من الإشراف الحكومي، وبالطبع فإن الصحفيين يمكن أن يُوَجَّهوا لعدم انتقاد بعض الجوانب الحساسة في بعض الأوقات الحرجة، أما المذيعون والمعلقون فسوف يقدمون في مثل هذا الوقت برامج "متوازنة سياسيًا"؛ أما المواد التي تجنح إلى الإثارة فيمكن ضبطها والتحكم فيها أو حذفها".(٣)

ولكن هل تنطبق وجهة النظر تلك على جميع القوانين والقيود التي تحاول الحكومات فرضها على حق التعبير والكلام وحق طباعة الأخبار ونشرها؟

الحقيقة أن جميع هذه الحقوق، حتى ولو دون قيود مسبقة، تصبح عديمة الجدوى بدون حق الحصول على المعلومات؛ ولكي تجمع وسائل الإعلام المعلومات التي يحتاج إليها الناس، لابد أن تقترب من المسئولين الحكوميين والوكالات الحكومية وصناع القرار، وأن تستأذنهم في الحصول على المعلومات والتسجيلات، وليس من المتوقع أن تسمح الحكومة بذلك بسهولة، ولذلك تقر المجتمعات الديمقراطية بحق وسائل الإعلام في الاقتراب من مصادر المعلومات الحكومية طالما كانت هذه المعلومات تلبى حاجات الجماهير.(٤)

---

(١) ويليام ريفرز، وآخرون : الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، مرجع سابق، ص ٨٢

(٢) حسن عماد مكاوي : أخلاقيات العمل الإعلامي، مرجع سابق، ١٦٩

(٣) جون ميزل، وآخرون : الإعلام وسيلة ورسالة رؤى جديدة في الاتصال، ترجمة : ساعد خضر العرابي الحارثي، دار المريخ للنشر، الرياض، ص ٢٤٦

(٤) حسن عماد مكاوي : أخلاقيات العمل الإعلامي، مرجع سابق، ص ١٧٦- ١٧٧

لذلك نجد معظم الحكومات، في إطار سعيها إلى فرض السرية على أداء أعمالها، نجدها تلجأ من خلال وسائل قانونية وغير قانونية إلى تحريم اتصال موظفيها بالصحافة منعًا باتًا في بعض الحالات، اكتفاءً بوجود متحدث رسمي أو مسئول علاقات عامة خاص بكل مؤسسة أو إدارة حكومية، أو منعًا جزئيًا بإلزام الموظفين بالحصول على تصريح قبل التحدث إلى وسائل الإعلام.(١)

وتحاول تلك الحكومات إيجاد العديد من الأسباب التي تبرر تلك القيود التي تغل بها يد الصحافة والصحافيين، مرة باستخدام مسميات وتعبيرات غامضة أو مطاطة، كالصالح العام والمصلحة القومية، والحفاظ على الوحدة الوطنية، والأمن القومي، والمقومات الأساسية للمجتمع، ووقاية النظام الاجتماعي أو حماية النظام العام، وهذه كلها قد تمتد وتتسع لتصبح ستارًا تحمى به السلطة العامة نفسها والأشخاص العاملين بها من النقد(٢)؛ ومرة بافتراض وجود أفكار معينة، يمكن أن يقرؤها أو يسمعها أشخاص لا يستطيعون فهمها أو إدراك زيفها وبطلانها، ومن ثم فسيضل هؤلاء سبيل السلوك السياسي أو الاجتماعي السليم!(٣)

وعلى الرغم من التقدم المهم للصحافة، فإن تهديدات الحكومة لحرية الصحافة ما تزال موجودة، ولو بطريقة غير مباشرة؛ ففي السنوات الأخيرة حاولت الحكومات تقييد حرية الصحافة بوسائل مختلفة، وذلك من خلال التلاعب بالإعلانات العامة وتوزيع التراخيص والقيود القانونية، التي غالبًا ما تحتوي على لغة غامضة بشأن التجاوزات والعقوبات، والسماح للتطبيق التعسفي، وهذا بدوره يشجع على الرقابة الذاتية من أجل تجنب الإجراءات الجنائية التي يمكن أن تؤدي إلى السجن أو فقدان العمل.

وكما أن تدخل الحكومة الزائد يمكن أن يحد من حرية الصحافة، فإنه يمكن أيضًا لعدم وجود قوانين جيدة أن يحول دون دور الصحافة في دعم الديمقراطية (٤)، لذلك نجد على الجانب الآخر فريقًا وسطًا، يؤمن بوجود مسئولية واقعة على وسائل الإعلام، تتمثل في التزامها تجاه المجتمع، يمكن ضمانه من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام، مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة، وليس عبر القوانين والقيود الحكومية.

فالحرية أيضًا حق أساسي ومحوري في عمل وسائل الإعلام، لذلك يجب على وسائل الإعلام، في إطار قبولها لالتزاماتها تجاه مجتمعاتها، أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيًا، فوفقًا لهذه النظرية يجب ألا يثق الأفراد بالحكومة لتحدد لهم ما هو الخطأ والصواب، فالبحث عن الحقيقة هو من الحقوق الأساسية للإنسان.

---

(١) حسني محمد نصر، وآخرون : الفن الصحفي في عصر المعلومات – تحرير وكتابة التحقيقات والأحاديث الصحفية، ط١، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات المتحدة، ٢٠٠٥، ص ٣٦٢

(٢) ليلى عبد المجيد : تشريعات الصحافة في الوطن العربي – الواقع وآفاق المستقبل، ط٢، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢١٧

(٣) أحمد بدر : الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٠٣

(4) Media and Governance – Project of the Inter-American Dialogue, Washington, February 2009

وفي هذا الصدد تقوم الصحافة بمساعدة الشعب في البحث عن الحقيقة، ولهذا فهي شريكة له وتقوم بتمثيله؛ كما أن حرية الصحافة يجب ألا تترك للحكومة لكي تتحكم فيها، بل يجب أن تكون الصحافة حرة لكي تستطيع تقديم الأدلة واتخاذ قرارات على أساس نظرية المسؤولية الاجتماعية.(١)

وقد لخص (ميلر) تلك الاتجاهات في محاور ثلاثة:

- **الأول:** يشير إلى أن مسئولية الصحافة تحدد قانونًا وتنفذ بواسطة الحكومة.
- **الثاني:** يشير إلى أن المسئولية تحدد مهنيًا، وتنفذ من مؤسسات الصحافة.
- **الثالث:** يشير إلى أن المسئولية تحدد اجتماعيًا (من الصحفيين والهيئات الاجتماعية الأخرى) وينفذها الصحفيون أنفسهم.(٢)

إلا أننا نجد أنفسنا أمام العديد من العوائق التي تقابلنا في أي من تلك الاتجاهات الثلاثة:

ففي الاتجاه الأول الذي تكون فيه مسئولية الصحافة واقعة تحت سلطة القانون والحكومة، نجد خطرًا على حرية الصحافة يأتي من خضوعها للرقابة المسبقة على النشر، ويأتي عن طريق التشريعات التي تحرم النشر بحجة حماية النظام العام ... فالتوسع في مدلول فكرة حماية النظام العام قد يصبح ستارًا لحماية السلطة العامة والأشخاص العامين من النقد، وقد يؤدى إلى اعتبار الرأي جريمة مما يشل حرية الصحافة.(٣)

أما الاتجاه الثاني الذي يعوّل على تحمّل المؤسسات الصحفية لمؤسساتها المهنية، فيبدو فرضًا مغرقًا في المثالية، حيث نجد حتى في الدول ذات التقاليد العريقة في الممارسة الإعلامية، نجد المشكلات الأخلاقية في العمل الإعلامي، والتناقضات والضغوط التي تعيشها المؤسسات الإعلامية لا تعد ولا تحصى، والخلافات مازالت قائمة بين الناشرين والممارسين والقطاعات المختلفة من المجتمع.(٤)

أما الاتجاه الثالث فإنه يفترض قيام الصحفيين أنفسهم بتحمل تلك المسئولية، رغم مجموع الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون، والتي يتخذ بعضها شكلاً ماديًا وبعضها معنويًا، إضافة إلى أشكال الرقابة التي قد تفرضها الحكومة أو حتى رئيس التحرير أو المحرر المسئول؛ والقيود المفروض على حرية استقاء الأنباء من مصادرها وحرية الرجوع إلى مصادر الأخبار.(٥)

---

(١) كاظم صوب الله الجيزاني، مرجع سابق

(٢) أشرف فهمي خوخة : المؤسسات الصحفية بين التنظيم والرقابة، مرجع سابق، ص ٢٨٤

(٣) أحمد بدر : الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٢-٢٣

(٤) عبد الخالق عبد الله، وآخرون : الصحافة العربية في عالم متغير، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥، ص ١٣٧

(٥) ليلى عبد المجيد : تشريعات الصحافة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢١٦-٢١٧

(٢) المؤسسات الإعلامية

تقوم المؤسسات الإعلامية وتنظيماتها بوضع اللوائح والقوانين والمواثيق المهنية التي تسعى إلى ضبط المهنة وتحديد أبعاد مسئولياتها وضمان حرياتها، ولكن هذه اللوائح والقوانين والمواثيق المهنية ليست هي العامل الأساسي في ضمان حرية الإعلاميين، وتحررهم من ضغوط المؤسسة الإعلامية، ذاتها، وفى ضمان وصول الحقيقة إلى الجمهور، وفى التعبير عن مصالح الجمهور، ذلك لأن هذه المؤسسات تخضع إلى مصالحها في التعامل مع حرية الإعلامي وحق التعبير للأفراد، وفى نوعية المعلومات التي تقوم بنشرها، ولذا فإن الحديث عن التحفيز والمصداقية يصبح أمرًا ضروريًا، لأن وسائل الإعلام تحمل معها بذور التحيز، والتعارض أحيانًا مع المصلحة الاجتماعية.(١)

من ناحية أخرى فالمسئولية الاجتماعية مسئولية متبادلة بين الأفراد والجماعات، والمجتمعات المحلية والمجتمع العام، وكذلك هي إلزام داخلي خاص بأفعال ذات طبيعة اجتماعية، أو يغلب عليها التأثير الاجتماعي، كما في الاتصال بين الأفراد والجماعات، فمن غير المتصور وجود جبر أو إلزام خارجي للأفراد إلا ذواتهم لتحقيق مسئوليتهم.

كما لا يمكن إنجاز الحق في الاتصال الذي يستلزم مشاركة كاملة من جانب السواد الأعظم من الناس، للإسهام في صنع القرار الإعلامي والاتصالي على كافة المسئوليات، إلا بتوافر مجموعة من القيم المهنية لدى القائم بالاتصال كالدقة والموضوعية والصدق.(٢)

وقد لخص (**سيبرت Siebert** – ١٩٧٣) وآخرون، جوانب النقد للإعلام الأمريكي والتي تستلزم التأكد على المسئولية الاجتماعية وهذه الانتقادات هي: (٣)

- لوسائل الإعلام أهدافها الخاصة، ويقوم مالكوها بالدعاية لآرائهم، وخصوصًا في السياسة والاقتصاد، وذلك على حساب وجهات النظر المعارضة.
- تعمل وسائل الإعلام في خدمة الشركات الكبرى، وفى بعض الأحيان فإن المعلنين يسيطرون على سياسة التحرير ومضمون التحرير.
- أن وسائل الإعلام تقاوم التغير الاجتماعي.
- تولى وسائل الإعلام اهتمامًا أكبر بتغطية الأمور السطحية والعاطفية أكثر من الأمور الهامة.

---

(١) صالح خليل أبو إصبع : الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، مرجع سابق، ص ٨٩

(٢) محمد حسام الدين : المسئولية الاجتماعية للصحافة، مرجع سابق، ص ٢٥

(3) Stephen Vold : Update – The Social responsibility of The Press, op. cit, P.44

- تهدد وسائل الإعلام المعنويات العامة.
- وسائل الإعلام تغزو خصوصية الأفراد بدون سبب عادل.
- تسيطر على وسائل الإعلام طبقة واحدة، هي طبقة رجال الإعلام، ولذلك فإن السبيل إلى وسائل الإعلام صعب للوافد الجديد، وهكذا فإن السوق الحر المفتوح للأفكار بات مهددًا.

هذا النقد يؤكد بوضوح على أن المؤسسات الإعلامية ليست مجرد مؤسسات اجتماعية، تؤثر وتتأثر بشكل تبادلي في مؤسسات النظام الاجتماعي الأخرى، وظروف البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع؛ فالمضمون الإعلامي هنا لا يمكن التعاطي معه على أنه انعكاس لحاجات الأفراد ورغباتهم وأذواقهم، وإنما هي مسئولية مشتركة، تشيع فيها وسائل الإعلام نوعًا من الذوق الهابط، بزعم تلبيتها لرغبات الجماهير، ونرى الجمهور يطلب تلك النوعية لأن وسائل الإعلام تستميله وتغذي فيه تلك الرغبات.[١]

(٣) الربحية

يقول (**كولين سباركز**): "إن الصحف في بريطانيا هي المشروع الأول والأهم، إنها لم توجد كي تقدم تقارير إخبارية أو تتابع الشئون العامة أو تبحث في أعمال الحكومة، أو تدافع عن المواطن العادي ضد ظلم السلطة، أو لكشف الفضائح، أو لتؤدي إلي عمل آخر بنبل، إنها وجدت لصنع المال، مثلما يهدف أي مشروع آخر!"[٢]

من خلال تلك الفقرة، يمكننا أن نجد مدخلاً لمفهوم أصبح شائعًا، هو مفهوم المؤسسة الإعلامية التجارية الذي أصبح هو المفهوم السائد، خاصة بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية في معظم دول العالم[٣]؛

وانطلاقًا من هذا المفهوم يضع البعض تعريفًا للصحيفة خلاصته، أن الصحيفة مشروع خاص لا يدين في وجوده لجمهور القراء، الذين لا يملكون منح ترخيص للصحيفة؛ وعلى هذا فالصحيفة ملك لصاحبها الذي يبيع سلعته، ويصنعها بيده، وتحت مسئوليته، ولا فضل لأحد عليه فيها بوجه من الوجوه.[٤]

ونحن إذا نظرنا نظرة عملية إلى الصحافة وجدنا عملاً صناعيًا وتجاريًا معًا، والحقيقة التي لا ينكرها أحد إن الصحافة في جوهرها كذلك.

---

(١) عبد الله بن مسعود الطويرقي : صحافة المجتمع الجماهيري، مرجع سابق، ص ١٠٢- ١٠٣

(2) Sparks, C. : The Press in J Stokes and Readin (eds) : The Media in Briain – Current Debates & Developments, Basingstoke: Palgrave MacMillan, 1999, P.46

(٣) عبد الخالق عبد الله، وآخرون : الصحافة العربية في عالم متغير، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٤) عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، ص ١٣٧

ونحن نعرف أن الصحف لا تقتصر على بيع الأخبار بل تبيع كذلك الإعلان، وتعتمد على المصدر الأخير في جلب مواردها، لهذا تحرص الصحف على إحاطة هذا المورد الأخير بجميع الضمانات الكافية، لأن قيمة الإعلان في صحيفة ما إنما يتوقف عادة على عدد القراء وعلى مدى القدرة الشرائية عند أولئك القراء.(١)

وملكية الصحف في ظل نظرية المسئولية الاجتماعية يمكن أن تكون ملكية خاصة، إلى أن يظهر من الصحيفة ما يدل على أنها أخلت بالقانون أو المصلحة العامة، وهنا تتدخل الحكومة وتتصرف بما تراه إزاء هذه الصحفية.(٢)

ولأن مهمة المؤسسة الإعلامية في المجتمع تكوين الرأي والمعرفة، وتشكيل الرأي العام، فهي إذن مؤسسة تجارية لكن ذات خصوصيات تأخذ بعين الاعتبار عدة أهداف ومهام، لكن الظاهرة التي انتشرت مؤخرًا في بعض المؤسسات الإعلامية هي أن الربح قد أصبح شغلها الشاغل بغض النظر عن الوسيلة أو الثمن الأخلاقي والقيمي المدفوع.(٣)

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية، وما استتبعها من تغيرات اجتماعية، بعض الآثار على الصحافة وعلى وسائل الإعلام، فقد أدت إلى زيادة حجم وسرعة وكفاءة هذه الوسائل بشكل كبير، كما زادت أهمية الإعلان الذي أصبح مصدرًا رئيسيًا للصحافة والإذاعة والتليفزيون.(٤)

والإعلان عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، خاصة وأن الجزء الكبير من العائدات المالية لوسائل الإعلام يأتي من الإعلان، فهو شريان حياتها، ومن أجل خلق المتعة لرواد وسائل الإعلام، نجد هذه الوسائل تعمل جاهدة لجذب طبقة معينة من الجمهور، خاصة أولئك الذين لديهم دخل مادي ومستوى اقتصادي جيد، للاعتماد عليهم في تطوير هذه الوسائل، والذين سرعان ما يكون لديهم تأثير واضح على المحتوى الأساسي(٥).

من هنا تقع الصحيفة تحت سيطرة المعلنين وأصحاب رءوس الأموال، فالأمر الذي لا شك فيه أن الإعلان في المجتمعات الديمقراطية خاضع لرجال الأعمال، ورجال الأعمال لا همَّ لهم إلا الكسب المادي، واستخدام جميع وسائل الإعلان المؤدية إلى هذا الكسب مهما كانت هذه الوسائل ضارة بالمجتمع.(٦)

لذلك نرى أن الممارسة الإعلامية بدون أخلاق، وبدون ميثاق شرف يحمى المؤسسة الإعلامية من الانحراف، سواء الأخلاقي أو المالي التجاري أو السياسي، ويحمى كذلك الصحفي من النزوات النفسية ومن

(١) عبد اللطيف حمزة : أزمة الضمير الصحفي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٦٠، ص ٦٦
(٢) عبد اللطيف حمزة : الإعلام له تاريخه ومذاهبه، ص ١٤١
(٣) عبد الخالق عبد الله، وآخرون : الصحافة العربية في عالم متغير، مرجع سابق، ص ١٣٥.
(٤) أحمد بدر : الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٢٣
(٥) محمد معوض، وآخرون : دراسات إعلامية، ط١، دار الكتاب الحديث، الكويت، ٢٠٠٠، ص ١٥١
(٦) عبد اللطيف حمزة : أزمة الضمير الصحفي، مرجع سابق، ص ٦٧

الانحراف ومن استعمال المهنة لتحقيق أغراض شخصية أو مؤسساتية أو حزبية أو غير ذلك، دون ذلك تصبح الممارسة الإعلامية تحت رحمة أصحاب المال والجاه والنفوذ السياسي، وبهذا تصبح المؤسسة الإعلامية في خدمة حفنة من الفاعلين في المجتمع على حساب الغالبية العظمى من سواد الشعب.(١)

من جهة أخرى فإننا إذا نظرنا للجانب الاقتصادي للعمل الصحفي، فسنجد أن الاعتبارات المالية يمكن أن تكون وسيلة لإفشال حرية الصحافة، فشركات ومؤسسات الصحافة تشكل اليوم صناعات حقيقية، تتطلب وتحتاج لإمكانات قوية وواسعة واستثمارات ثقيلة، ويمكن أن نشاهد تمركز حالة احتكار بين يدي مؤسسة واحدة تؤدى إلى اختفاء التعددية الصحافية.

هذه التعددية هي شرط حرية الصحافة وتعارض هيمنة الكتل والمجموعات المالية، ولتفادى تلك المخاطر تقوم بعض الدول بتقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصحافية، وبدون تلك المساعدات لا يمكن لتلك المؤسسات أن تبقى وتعيش(٢)

وحتى مع إصدار القوانين التي هدفت للحد من الاحتكار والتركيز في ملكية الصحافة في دول مثل بريطانيا وفرنسا، لم تستطع أن توقف معدل التركيز والاحتكار أو تحفظ الحياة للصحف الصغيرة. (٣)

فكما أدت الثورة التكنولوجية إلى زيادة التعليم، وما استتبعه من زيادة حجم توزيع الصحف وانتشار وسائل الإعلام، إلا أنه في المقابل أصبحت وسائل الإعلام مملوكة لعدد قليل من الملاك، وأصبح دخول ملاك جدد فى مجال الإعلام عملية عسيرة تكلف مبالغ طائلة، كما قل عدد الصحف اليومية المنافسة(٤).

لذلك فإن الجانب الأخطر لتلك الممارسات يتمثل في التنافس المستمر في أسواق الاتصالات، الذي غالبًا ما يقود لتجانس "سريع" للمحتوى الذي يزداد بشكل سريع في معظم الصحف، كما يقود لتجانس في المحتوى الأساسي لأشكال البرامج الإذاعية، من حيث التناغم الشكلي، ومن حيث القيم السياسية والاجتماعية كذلك.

إن التحليلات عن تطور ملكية الصحافة والسيطرة عليها لم تستطع إغفال ملاحظة تركز ملكية الصحافة في أيد قليلة؛ وقد نوقش أكبر أثر ذي أهمية في هذه العملية، ألا وهو نقص التنوع في الأصوات الصحفية، وتقييدها على مستوى اختيار الصحف، وتشجيع الإجماع السياسي والإيديولوجي.

---

(١) عبد الخالق عبد الله، وآخرون : الصحافة العربية في عالم متغير، ص ١٣٧

(٢) مركز الدراسات العربي الأوروبي : الإعلام العربي الأوروبي – حوار من أجل المستقبل، أعمال المؤتمر السادس، ط١، دار بلال، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢١٥

(٣) سليمان صالح : الاتجاهات العلمية الحديثة لمفهوم حرية الصحافة، مجلة الدراسات الإعلامية، ع٩٣، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٨، ص ٩٠

(٤) أحمد بدر : الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٢٤

وقد أشار محللون إلى أن هذا التيار أيضًا ليس كافيًا كي يؤكد بأن وسائل الإعلام قد امتلكتها تكتلات رأسمالية، ويستنتجون من ذلك بأن الصحافة يتم التلاعب بها من قبل المالكين لنشر الدعاية السياسية.[1]

وفي هذا الإطار جاءت بيانات الجدول رقم (١٤) من الدراسة الميدانية، لتوضح رؤية الصحفيين لتفضيلات رئيس التحرير في مقابل مصالح المالك، فجاءت النسب كالتالي:

- احتلت مراعاة مصالح المالك بما لا يخل بالمعايير المهنية المرتبة الأولى بنسبة ٢٨%،
- ثم الموازنة بين مصالح المالك والمعايير المهنية بنسبة ٢٦.٧%
- ثم تقديم مصالح المالك (حكومة / حزب / أفراد / مؤسسات) على أي اعتبارات مهنية أخرى بنسبة ٢٢.٨%
- ثم تقديم المعايير المهنية على مصالح المالك في كل شيء بنسبة ١٨.٧%
- وأخيراً تجاهل مصالح المالك أمام مهنية المواد المقدمة بنسبة ٣.٧%.

الخاصية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %	معامل الاختلاف %
رؤيتك لتفضيلات رئيس التحرير في صحيفتك	تقديم مصالح مالكها (حكومة / حزب / أفراد / مؤسسات) على أي اعتبارات مهنية أخرى	١٠٥	٢٢.٨	٣٣
	يراعي مصالح المالك بما لا يخل بالمعايير المهنية	١٢٩	٢٨	
	يوازن بين مصالح المالك والمعايير المهنية	١٢٣	٢٦.٧	
	يقدم معايير المهنة على مصالح المالك في كل شيء	٨٦	١٨.٧	
	تجاهل مصالح المالك أمام مهنية المواد المقدمة	١٧	٣.٧	
	المجموع	٤٦٠	١٠٠	

وتوضح النسب السابقة إلى أي مدى يمكن أن يشكل نمط الملكية عاملاً رئيسيًا في أجندة العمل الصحفي، فالنسبة الأكبر جاءت لصالح محاولات مراعاة أو موازنة مصالح المالك في مقابل الاعتبارات المهنية، ونسبة تقترب من الربع ستقدم مصلحة المالك على أي اعتبارات مهنية، بينما نسبة أقل من خمسة بالمائة سوف تتجاهل مصالح المالك في مقابل مهنية المواد المقدمة، وفي هذا مؤشر واضح الدلالة على تأثير نمط الملكية في السياسات التحريرية للصحيفة.

(١) محمد معوض، وآخرون : دراسات إعلامية، مرجع سابق، ص١٥٠- ١٦٢

(٤) الجمهور

يمثل الجمهور المتلقي للمضمون الصحفي باعتباره أحد عناصر العملية الاتصالية في الصحافة عاملاً هامًا ضمن العوامل التي يتوقف عليها مدى قيام الصحافة بمسئوليتها الاجتماعية، ويتوقف نجاح هذه المسئولية إلى حد كبير على العلاقة بين نوعية المضمون ونوعية الجمهور.

وقد أكد كلٌ من (**بيرلسون**) و(**شتينار**) أن تأثير الصحافة يتوقف إلى حد كبير على نوع الجمهور أكثر من توقفه على نوع المحتوى، فتأثيرات الإعلام بصفة عامة وتأثيراته على الجمهور بصفة خاصة، يجب أن تفسر في ضوء مفهوم الجمهور المتلقي، الذي يبحث عن الرسائل الإعلامية التي يريدها ويرفض ما لا يتوقعه القائم بالاتصال، ويتفاعل مع أعضاء الجماعات المنتمى إليها والمرتبط بها.(١)

فمن الحقائق الواضحة أن الجمهور هو أهم متغير في عملية الاتصال، فإذا لم يكن لدى القائم بالاتصال فكرة جيدة عن طبيعة الجمهور العقلية والعاطفية، وخصائصه الأولية والاجتماعية والانتقائية، فسوف يحد ذلك من قيامه بمسئوليته الاجتماعية، مهما كانت الرسالة معدة جيدًا، ومهما أحسن اختيار القائم بالاتصال

ومنذ أن حلّت وسائل الإعلام محل الاتصال الشخصي لنقل المعلومات بين الجماهير، أصبحت وسائل الإعلام ركيزة اجتماعية، وجزءًا من البنية التركيبية لأي مجتمع حديث، وبالتالي كانت مسألة الحفاظ على سيولة تلك القنوات التي تمر عبرها المعلومات، بمثابة حفاظ على المرآة المجتمعية، التي يرى فيها المجتمع انعكاسات فعالياته، بحيث يمتلك القدرة، من خلال الفاعلين فيه، على مراجعة الخطوات وتصحيح المسار.(٣)

ويحتاج الجمهور إلى وسائل الإعلام ويعتمد عليها في المعلومات والترفيه، ويتوقع منها أن تلبى حاجات عديدة لديه، وتفسح له وسائل الإعلام المجال للتعبير عن رأيه، وتعمل كذلك رقيبًا على أجهزة الحكومة بالنيابة عنه، والدفاع عن مصالحه، وهذه المسئوليات كلها، والتوقعات لدورها، تتآزر لتحديد مسئوليات وسائل الإعلام في ظل الفلسفة السائدة في المجتمع.(٤)

وإلى هذه النقطة أشار تقرير لجنة هوتشينز (Hutchins) تحت عنوان صحافة حرة ومسئولة، فذكر بأنّ:

- حرية وسائل الإعلام في الولايات المتحدة في خطر، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الممارسات غير المسئولة لبعض مديري وسائل الإعلام وفشلهم في إدراك احتياجات عامة الناس.

---

(١) عزة عبد العزيز عبد اللاه، المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية، نقلاً عن:
Eliot Freidson : Communication Research and Concept of Mass
(٢) جيهان أحمد رشتي : الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٥١٥.
(٣) محمد عبد اللطيف محفوظ : عولمة الاتصال ودورها في إبراز الوظيفة المعرفية للنظم الإعلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢
(٤) صالح خليل أبو إصبع : الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، مرجع سابق، ص ٩٠

- نظرية "سوق الأفكار الحرة" قد فشلت في أن تفي بما وعدت به من تحقيق الفوائد المتوقعة، من خلال التعبير عن عامة الناس وتقديم وجهات نظر عديدة ومتنوعة.
- وسائل الإعلام قد فشلت فى إمداد الجمهور بالحقائق المتكاملة عن الأحداث اليومية فى سياق له دلالة.
- على وسائل الإعلام تقديم صورة ممثلة للمجتمع، تعكس قيم المجتمع وأهدافه، وتتجنب الصور النمطية.(١)

لذلك كان التأكيد على أن تحقيق التماسك الاجتماعي هو أهم وظائف الإعلام تجاه المجتمع، من خلال تدعيم الضبط الاجتماعي ومعاييره، وكذلك التنشئة الاجتماعية، ودعم الإجماع حول القضايا والمواقف المختلفة، إضافة إلى تحقيق التواصل الاجتماعي، من خلال التعبير عن الثقافة السائدة، ودعم القيم الشائعة.(٢)

كما أن أحد أبرز تصورات مفهوم المسئولية الاجتماعية هو الحفاظ على التعددية والتنوع داخل المجتمع، وضرورة عكس كل الثقافات الموجودة في المجتمع للحفاظ على وحدته وثرائه.(٣)

فالمؤسسة الإعلامية في دورها الاتصالي تسعى لتكون وثيقة الصلة بالنظام الاجتماعي، من خلال الوظائف والأنشطة التي تؤديها في الحياة الاجتماعية اليومية، للحفاظ على استقرار وتماسك هيكل المجتمع، فالأدوار الإعلامية والترفيهية والتفسيرية للوسيلة الإعلامية في المجتمع تعد جزءًا رئيسيًا من تلك الأنشطة المتكررة، التي يقوم بها أي نظام اجتماعي في ربط أفراد المجتمع، وتأصيل القيم والنظم الاجتماعية الأخرى، بما يحقق استقرار وترابط حياة الأفراد في المجتمع.(٤)

وبالعودة إلى مبدأ أنه لا حرية دون مسئولية، فإن تلك الحرية التي ننادي بإتاحتها لوسائل الإعلام بشكل عام، من أجل تحقيق وظيفتها تجاه جمهورها، يجب أن يقابلها رقابة من جانب تلك الجماهير، لضمان التزام المؤسسات الإعلامية بدورها، ويتم ذلك من خلال الجمعيات الأهلية أو منظمات المجتمع المدني التي يمكن تنظيمها(٥) لضمان التزام المؤسسات الإعلامية بمسئوليتها المعرفية.

خامسًا: المتغيرات المؤثرة على حرية الصحافة في إطار نظرية المسئولية الاجتماعية

توجد عدة مستويات للمسئولية الاجتماعية، فهناك الإطار القانوني الذي تحدده الحكومة لمسئوليات الصحافة، وهناك الإطار المهني والذي تحدده الصحافة من خلال مسئوليتها بشكل ذاتي، وهناك الإطار الذاتي الذي تحدد فيه الصحفيين الأفراد مستوى الممارسة المهنية الرفيعة.

---

(١) حسن عماد مكاوي : أخلاقيات العمل الإعلامي، مرجع سابق، ١٤٢- ١٤٣

(٢) عادل صادق محمد : الصحافة وإدارة الأزمات، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤٥

(٣) محمد حسام الدين : المسئولية الاجتماعية للصحافة، مرجع سابق، ص ٢٤- ٢٥

(4) Melvin Lawrence DeFleur, Sandra Ball-Rokeach : Theories of Mass Communcation, 5th Ed., Longman Inc., New Yourk, 1989, Pp. 180-190.

(٥) محمد عبد اللطيف محفوظ : عولمة الاتصال ودورها في إبراز الوظيفة المعرفية للنظم الإعلامية، مرجع سابق، ص ٢٥٥

وبينما يتعارض الإطار القانوني الذي يحدد مسئولية الصحافة مع حرية الصحافة، يرى البعض الآخر في الإطار المهني سبيلاً للتحرر من قيود الحكومة، وبحيث تضع المسئوليات الخاصة بها، وتراعى تنفيذها من خلال مواثيق الشرف الإعلامية ومجالس الصحافة؛ وينادى آخرون بأهمية الإطار الذاتي الذي يسمح للقرارات الفردية التحريرية المستقلة في ضوء الوعي الأخلاقي الصحفي.(١)

وفي هذا الإطار جاءت بيانات الجدول رقم (٢٧) من الدراسة الميدانية، لتوضح النسب التي منحتها مفردات العينة للضوابط التي أثرت في معالجتها للموضوعات المتعلقة بالتغطية الصحفية للانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠١٢، بشكل يوضح ترتيب أولويات تلك العوامل وتأثيرها من وجهة نظر الصحفيين عينة الدراسة، فجاءت النسب كالتالي:

- تمثلت تلك الضوابط أولاً في الضوابط القانونية والأخلاقية بنسبة ٢٨.٧%.
- ثم الاتساق مع وجهة النظر الحكومية بنسبة ٢٠%
- ثم مراعاة الحيادية بنسبة ١٦.١%
- ثم مساحة الحرية المسموح بها في الوسيلة الإعلامية بنسبة ١٥.٤%
- ثم سياسة الوسيلة الإعلامية وتوجهاتها بنسبة ١٠%
- وأخيراً قيم وأخلاقيات المجتمع بنسبة ٩.٨%.

وتوضح النسب السابقة دلالة هامة على وجود نوع من التوازن بين مجموعة الضوابط التي تحكم معالجة الصحفي للموضوعات المتعلقة بالعملية الانتخابية، لنجد أن الضوابط القانونية والأخلاقية التي تحكم المهنة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، تأتي أولاً وبنسبة تتعدى الثلث.

بينما أتت العوامل المتعلقة بالوسيلة الإعلامية نفسها، من حيث مساحة الحرية المسموح بها، أو سياسة الوسيلة الإعلامية وتوجهاتها، وذلك بنسبة الربع تقريباً؛ وتتوزع النسبة المتبقية ما بين محاولات مراعاة الحيادية من جهة، ومحاولات الاتساق مع وجهة النظر الحكومية من جهة أخرى.

سادسًا: المسئولية الاجتماعية للإعلام

نوهت لجنة (هوتشينز) في تقريرها عن دور الصحافة ووسائل الاتصال في تشكيل الثقافة القومية، وصناعة الرأي العام وقياداته، ولذا طالبت اللجنة الحكومية الأمريكية بضرورة تعديل الدستور، لتعديل

(١) هبة شاهين : أخلاقيات العمل الإخباري من وجهة نظر القائمين بالاتصال في مجال الأخبار الإذاعية والتليفزيونية، المؤتمر العلمي السنوي التاسع – أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ج٣، مايو ٢٠٠٣، ص ٨٣٢- ٨٣٣

وتحديد المهام الوظيفية لوسائل الإعلام والاتصال عمومًا في المجتمع الحديث.[١] وبالفعل تم تحديد عدد من المبادئ الأساسية، التي تنطوي عليها مفاهيم المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام ومن أهمها:

- التزام وسائل الإعلام بالتزامات معينة تجاه المجتمع الديمقراطي من أجل الحفاظ على الحرية.
- أن تكون وسائل الإعلام خاضعة للتنظيم الذاتي.
- تحديد ميثاق العمل المهني ومسئولياته وحدوده.
- الالتزام بالصدق والموضوعية والدقة والتوازن.
- أن تعكس وسائل الإعلام تنوع الثقافات التي يمثلونها.
- أن يهتم القائمون على وسائل الاتصال بمسئولياتهم تجاه المجتمع، وتجاه مؤسساتهم ومتطلبات السوق وتحقيق التوازن بين هذه المسئوليات.[٢]

ويلخص (ماكويل) المبادئ الأساسية لهذه النظرية فيما يلي:

- إن الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى يجب أن تقبل وأن تنفذ التزامات معينة للمجتمع.
- إن هذه الالتزامات يمكن تنفيذها من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.
- لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي.
- إن الصحافة يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدى إلى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية أو توجيه أية إهانة إلى الأقليات.
- إن الصحافة يجب أن تكون متعددة، وتضمن تنوع الآراء، وتلتزم بحق الرد.
- إن للمجتمع حقٌ على الصحافة يتمثل في التزامها بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها.[٣]
- إن التدخل العام يمكن أن يكون مبررًا لتحقيق المصلحة العامة.

وتقوم نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام على التوازن بين الحرية والمسئولية، حيث أضافت النظرية إلى مبادئ النظام الإعلامي الليبرالي مبدأين جديدين، يتمثلان في ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الإعلاميين لمجموعة من المواثيق الأخلاقية، التي تستهدف تحقيق التوازن بين حرية الإعلام ومصلحة

(١)عبد الله محمد عبد الرحمن : سوسيولوجيا الاتصال والإعلام، مرجع سابق، ص١٧٣

(2) Suzanne Pitner : What is the Social Responsibility Theory? https://suite.io/suzanne-pitner/1scz2bm

(3) McQuail D. : McQuail's Mass Communication Theory,2nd Ed., SAGE Publications, London, 1989, Pp.116-118

المجتمع، ويضاف إلى ذلك الواجب الاجتماعي للإعلام، الذي يتمثل في تقديم الأحداث الجارية وتقديم تفسير لها فى إطار له معنى ودلالة.[١]

وينظر (ديني إليوت Elliot) للمسئولية الإعلامية من خلال ثلاث فئات، وهى :

- **أولاً: مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع العام**، ويتحقق ذلك من خلال إتاحة المعلومات وعدم إلحاق الضرر بالآخرين.
- **ثانياً: مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع المحلى**، وهى امتداد للمسئولية الأولى وتعتمد على نشر ما يتوقعه الأفراد من المجتمع، وما يتوقعه المجتمع من الأفراد، وأداء الرسالة السابقة بطريقة لا تقلل من ثقة الناس في مهنة الصحافة والإعلام.
- **ثالثًا: مسئولية الإعلامي تجاه نفسه**، من خلال أداء الرسالة الإعلامية بأقصى قدر من الدقة والأمانة والصدق والموضوعية لما يعتقد أنه صالح المجتمع.

بينما يصنف (محمد حسام الدين) المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في ثلاثة مستويات:

- **المستوى الأول:** القيام بالوظائف الممكنة أو الأدوار الاجتماعية الملائمة للصحافة، وتشمل الوظائف السياسية والتعليمية ووظائف الخدمات والوظيفة الثقافية.
- **المستوى الثاني:** معرفة المبادئ التي ترشد وسائل الإعلام، ومن بينها الصحافة إلى تحقيق الوظائف السابقة، بطريقة ايجابية أو مسئولة.
- **المستوى الثالث:** معرفة أنواع السلوك التي يجب مراعاتها من جانب الإعلاميين والصحفيين لتحقيق هذه المبادئ الإرشادية.[٢]

أما (**مرعي مدكور**) فيفصل أنواع السلوك المطلوب مراعاتها والالتزام بها، عبر تأكيده على أن الصحافة في مجتمعاتنا يجب ألا تكون مؤسسات تسويقية للأخبار، تتعامل بمنطق الربح والخسارة، لكنها مؤسسات اجتماعية لها رسالتها الأخلاقية والثقافية والتوجيهية التي يجب أن تؤديها. ولما كان الصحافي هو حلقة الوصل بين منابع الأخبار وبين جمهوره من القراء؛ فهناك مجموعة التزامات يعمل في إطارها؛ منها:

- ألا يتعارض ما ينشره من قيم المجتمع الدينية، وفى إطار ذلك الالتزام الأساسي يكون نشر ما يتعارض مع تقاليد المجتمع، مثل الجريمة وغيرها يتم في إطار انتقادي، وفى أضيق الحدود وبشكل لا يشجع على الخروج عن القيم أو يجعل من الخارجين عنها أبطالاً.

(١) محمد سعد إبراهيم : الصحافة والتنمية السياسية، دار الكتب العلمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٧٦ـ ١٧٧
(٢) محمد حسام الدين : المسئولية الاجتماعية للصحافة، مرجع سابق، ص ١٨

- معرفة الصحافي جمهوره من القراء، وهذا المعرفة تعطى صورة واضحة له عن اهتمامات هذا الجمهور وما يجب أن تقدمه له الصحافة بالفعل.
- أن يعرف حدوده وأن يلتزم بقوانين المجتمع ولا يجعل من الصحافة سيفًا مسلطًا على العدالة.
- الموضوعية في مخاطبة القراء، فإذا كان الصحافي لديه وسيلة إعلامية، فالقارئ لا يعدم وسيلة أخرى قد توضح له الجوانب الأخرى التي حجبها من الحقيقة، وهنا قد تنعدم الثقة ويكون من الصعب إرجاعها.
- اتباع الوسائل المشروعة في الحصول على الأخبار والمعلومات، وعدم اللجوء إلى الوسائل غير الأخلاقية كالكذب أو الرشوة أو إيهام المصدر بمعرفة حقائق معينة ليؤكدها أو ينفيها.
- الوضوح وعدم إرهاق القارئ أو جعله يلجأ إلى صحيفة أو أية وسيلة اتصالية أخرى لإشباع روح الاستطلاع والمعرفة لديه، خاصة في ظل التنافس الصحفي الذي يسود عالمنا اليوم.[1]

سابعًا: تقييم أداء وسائل الإعلام لمسئوليتها الاجتماعية

اقترحت (لجنة هوتشينز) عدة مقاييس لتقييم أداء وسائل الإعلام لمسئوليتها الاجتماعية، ومنها:

(١) **الحقيقة والمعنى في الأخبار:** ووفقًا لاتجاهات هذه اللجنة فإنها كانت ترى أن الهدف الأول للإعلام في المجتمع المعاصر يجب أن يكون توفير الأخبار اليومية للمجتمع، كما أنها يجب أن تلتزم بالدقة في أدائها، وأن تفرق بين "الحقيقة" و"الرأي" ذلك أن "الحقيقة" إنما تمثل ما ثبت صدقه أما "الرأي" فيعبر عن وجهة نظر قابلة للنقاش، إلى أن يتبين صدقها أو زيفها.

(٢) **الإعلام كناقل للأفكار:** هو قيام الإعلام بدوره كساحة لتبادل الأفكار والتعليقات، بمعنى أن يعتبر نفسه "ناقلاً" للأفكار والآراء في ميدان المناقشة العامة، ليتمكن المواطن من استخدام حقه في التعبير عن آرائه.

(٣) **تمثيل المجتمع:** وذلك من خلال عرض وسائل الإعلام لصورة دقيقة لجميع الجماعات الاجتماعية ... من خلال مراعاة قيم كل جماعة وتطلعاتها، وبالمثل نقاط الضعف فيها وما يسودها من سلبيات، والابتعاد عن نشر الأنماط التقليدية لهذه الجماعات التي لا تخلو من الأخطاء.

(٤) **توضيح أهداف المجتمع:** وهذا الدور لا يجب أن يكون وسيلة للتلاعب بالحقائق، أو تقديم صورة وردية للمجتمع، بل ينبغي أن يكون هذا الدور هو نشر التقارير الواقعية عن الأحداث والقوى المناهضة لأهداف المجتمع ومن يدور في دائرتهم.

---

(١) مرعي مذكور : الصحافة الإخبارية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٦٨

(٥) **حرية الحصول على المعلومات:** بتوفير كافة الأخبار والمعلومات يوميًا إلى المواطنين، الأمر الذي يعتبر ضروريًا لكل مواطن، خاصة في الدول الديمقراطية حيث يتاح لهذا المواطن حق التصويت في مختلف المستويات، كما أن له حق الترشّح إلى أعلى المستويات، وربما يصبح يومًا ما أحد صناع القرار.[١]

ويرى (**مويلر Moeller**) أنه لتقييم أداء وسائل الإعلام انسجامًا مع تلك المتطلبات، أصبحت الرقابة أو الإشراف على المعلومات مهمة، مع اتساع وتعقيد المعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام، ولذا فإن تقييمها يكون من حيث الصدق والشمولية والمتابعة الذكية للأحداث؛ وبينما يعتبر الصدق والدقة معيارين عاليين لتقييم وظائف وسائل الإعلام، إلا أن أداء وسائل الإعلام لا يخلو من التحيز والخداع.

وأما من حيث الشمولية فإن تعدد مصادر المعلومات وسرعة الاتصالات أصبحت توفر فرصًا لتحقيق أكبر قدر ممكن من تغطية الموضوعات المطروحة للنقاش، ولكن تظل الشمولية رهينة ببعض العوامل المهنية والخارجية التي تحد من التغطية الشاملة لموضوع ما.

وفيما يتعلق بالتغطية الذكية للأحداث ذات المعنى، فإننا نتوقع كجمهور قارئ أو مستمع أو مشاهد، أن نتعرض لرسائل ذات نوعية جيدة من حيث مضمونها، يعدها لنا إعلاميون محترفون ذوو خبرة وثقافة؛ وفى الغالب تكون المعالجة العميقة للأخبار ومضمون المعلومات في وسائل الإعلام المطبوعة أكثر عمقًا من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.[٢]

ثامنًا: إيجابيات نظرية المسئولية الاجتماعية

تتميز نظرية المسئولية الاجتماعية عن نظرية الحرية في النقاط التالية:

(١) تؤمن كل من نظرية الحرية والمسئولية الاجتماعية بحقوق الإنسان، لكن الليبرالية تركز على حقوق الإنسان الفردية، بينما المسئولية الاجتماعية تؤمن بحقوق الجماعة، بحسب (**لويس داى Louis Day**)، وبينما تؤكد الليبرالية على حق الفرد، تسعى المسئولية الاجتماعية لتحقيق المساواة بين أعضاء المجتمع، فأنصار المسئولية الاجتماعية على استعداد للتضحية بالحرية الفردية في سبيل تحقيق العدالة في المجتمع.

(٢) على عكس نظرية المسئولية الاجتماعية، فإن تأكيد الليبرالية على الحرية الفردية يجعل من المستحيل تقريبًا على الليبراليين أن يكافحوا من أجل العدالة الاجتماعية وأن يكونوا مسئولين اجتماعيًا، بينما يصر الليبراليون على أنه لا ينبغي أن يكون للحكومة دور في وسائل الإعلام مهما كانت الظروف، يؤمن

(١) ويليام ريفرز، وآخرون : الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، مرجع سابق، مرجع سابق، ص ٨٧- ٩٢
(٢) صالح خليل أبو إصبع : الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، مرجع سابق، ٩٠- ٩١

أنصار المسئولية بأن الحكومة ينبغي أن تبقى في الخلفية بأن تدفع وسائل الإعلام لأن تكون مسئولة عن طريق التنظيم الذاتي.

(٣) في ظل نظرية المسئولية الاجتماعية ينبغي على وسائل الإعلام أن تكون ناقلاً للأفكار، لأن على الصحافة أن تلتزم بتقديم كافة الأصوات والآراء السائدة في مجتمع معين، بينما الليبرالية تؤمن بأن وسائل الإعلام لديها الحرية الكاملة إن أرادت في تقديم الأفكار التي ترغب بها.(١)

تاسعًا: طرق الرقابة والإشراف على تنفيذ المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام

(١) مواثيق الشرف الأخلاقية

ظهرت مواثيق الشرف الأخلاقية في الصحافة منذ حوالي ثمانين عامًا، وترتبط أخلاقيات الممارسة الإعلامية في دول عديدة بالتقاليد والأعراف أكثر من ارتباطها بالقوانين.

لذا اهتم العديد من بلدان العالم بإصدار مواثيق شرف إعلامية تحوى المعايير الأخلاقية التي يجب أن يسير على نهجها العام الإعلاميين والصحفيين، لتحقيق أكبر قدر من الأمانة والصدق في نقل المعلومات.

ويرجع ظهور مواثيق الشرف على الصعيد الدولي إلى عام ١٩١٣ لتحسين الأداء الإعلامي وتوجيهه لصالح جمهور المتلقين، حيث بذلت محاولات عديدة لوضع قواعد سلوك مهني للإعلاميين.

وقد صدر أول ميثاق شرف مصري وعربي في أبريل ١٩٥٣ أثناء انعقاد المؤتمر الأول للصحافة العربية بالقاهرة وذلك بدار نقابة الصحفيين وقد أقر المؤتمر "ميثاق الصحافة العربية" وحوى ستة مواد تناولت حرية الصحافة والحفاظ على شرف المهنة وحصانة الصحفيين.(٢)

ويمكن تحديد أهداف مواثيق الشرف الصحفي فيما يلي:

- حماية الجمهور من الاستخدام غير المسئول للصحافة.
- حماية الصحفيين من إجبارهم على العمل بأساليب غير مسئولة، أو بطريقة تتناقض مع ما تمليه ضمائرهم.
- حماية حق الصحافة في الحصول على المعلومات من مصادرها، عادا تلك المعلومات التي تتعلق بشكل مباشر بشئون الدفاع أو الأمن القومي، وحماية حق الصحافة في نشر هذه المعلومات، بما يُمكّن الجماهير من معرفة كيف يدار المجتمع، كما يمكن الجماهير من استخدام الصحافة لعرض أرائها المختلفة.

(1) Retief, Johan : Media Ethics – An Introduction to Responsible Journalis, New York, Oxford University Press, 2002, P.16

(٢) مجدي حلمي : القواعد الصحفية والمبادئ الأخلاقية، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، الدورة التدريبية الأولى – تمكين الصحفي في قضايا الرأي، ٢٠٠٣

وهناك حوالي ٥٠ دولة في العالم لديها مواثيق شرف، وقد تم إصدار هذه **المواثيق إما بطريقة اختيارية**، حيث قامت منظمات مهنية بإصدارها، أو قامت بإصدارها مجالس للصحافة تم إنشاؤها عن طريق التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، ويشترك فيها الصحفيون.

أما الطريقة الثانية فهي فرض هذا الميثاق من خارج مهنة الصحافة، إما عن طريق السلطة، أو مجلس للصحافة تشكله السلطة ويفرضه القانون، وفى هذا النوع غالبًا ما يحتوى الميثاق على إلزام الصحفيين بعدد من المبادئ التي تهدف إلى حماية السلطة من النقد، ومن المؤكد أن هذه ليست وظيفة مواثيق الشرف التي يجب أن تقتصر على المعايير المهنية، والالتزام بقيم المجتمع وأهدافه العليا.[١]

(٢) مجالس الصحافة

ظهرت مجالس الصحافة في عقد الستينيات، وهى عبارة عن منظمات تطوعية تسعى إلى تحسين أداء الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى، ودراسة الشكاوى المتعلقة بالممارسة الإعلامية، وهى تسمح للناس بأن ينتقدوا أداء وسائل الإعلام بدون تهديد رسمي أو قانوني.[٢]

وهنا نعيد إلى ذاكرة القارئ أنه لم تتم تجربة إقامة مجلس للصحافة بطريقة جدية على المستوى القومي في الولايات المتحدة، ومن ثم فقد أقيم مجلس محلى فقط في عام ١٩٦٩ بعد سنوات طويلة من المناقشات والتجارب لاختيار الفكرة التي اقترحتها لجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧.

وتكمن أهمية تلك المجالس في أن تقاريرها تنشر ليقرأها عامة الشعب، فتشكل وسيلة خارجية للتحكم في وسائل إعلام الكلمة المطبوعة، وهى طريقة للنزول عند رغبة الجماهير فيما يقدم لهم من مواد إعلامية.[٣]

أما في انجلترا فقد دُعيت اللجنة الملكية البرلمانية لشئون الصحافة البريطانية، وكان اجتماعها إذ ذاك استجابة للرأي العام البريطاني، وكان من نتائج ذلك كله أن نشأ في انجلترا ما يسمى بمجلس الصحافة، وهو شبيه بنظيره في أمريكا، وكان هذا المجلس تطبيقًا عمليًا لنظرية المسئولية الاجتماعية.

ومن ثم أصبح لهذا المجلس وظائف منها:

- التنديد بالأعمال الصحفية التي توصف بالانحراف، واستدعاء الصحفيين الذين بدرت منهم هذه الأعمال وتوجيه اللوم إليهم إذا اقتضى الحال.
- إنصاف المظلومين من الصحفيين متى ثبتت براءتهم من التهم التي وجهت إليهم.

---

(١) وليد النجار : أخلاقيات الصحافة، مقال، http://mehanyon.net/index.php?view=topics&action=topic_art&id_art=406
(٢) حسن عماد مكاوي : أخلاقيات العمل الإعلامي، مرجع سابق، ص ١٤٤
(٣) جيهان المكاوي : الإعلام بين النظرية والتطبيق، ط١، مؤسسة طيبة للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٤٧- ١٤٨

- التحقيق في الشكاوى التي يكتبها الجمهور ضد الصحف عندما تعتدي على الفرد والجماعات، ولا تجد الجماعات من يدافع عنها.
- الرد على الشكاوى التي لا تثبت فيها إدانة الصحافة أو الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام المختلفة.(١)

ويذهب (**إيفيرت دينيس Dennis**) إلى الدور الذي تقوم به مجالس الصحافة غير ضروري، بل ينطوي على خطورة ضد المجتمع ووسائل الإعلام، فهناك العديد من الدول التي تمارس الرقابة على الصحف من خلال مجالس الصحافة، وذلك خلال تخويل هذه المجالس بفرض رخص على إصدار الصحف، ومراقبة الممارسات الصحفية، وعقاب الصحفيين الذي يعارضون سياسات الحكومية.

ومن ناحية أخرى يرى (**ميريل Merrill**) أن مجالس الصحافة تقوم بوظيفة استشارية، وتقدم المقترحات التي تعبر عن الممارسات الفقيرة، والممارسات القوية لوسائل الإعلام بدون الخوف من قوة القانون والجزاءات، فهي تحسن من أداء الصحافة لصالح خدمة المجتمع، وتفرض القوانين العرفية التي ينبغي أن يلتزم بها الصحفيون من الناحية الأخلاقية.(٢)

فالشغل الشاغل للمجالس الصحفية هو حرية الصحافة، وهى جوهر العمل الإعلامي، والإشكال المطروح في العالم الثالث والدول العربية على الخصوص عند الكلام عن المجالس الصحفية، هو غياب التقاليد الديمقراطية من جهة، وغياب الاحترافية والمهنية وثقافة المؤسسة من جهة أخرى، الأمر الذي جعل المجالس الصحفية في بعض الدول العربية تركز على تطوير المؤسسة الإعلامية وتطوير المهنة الصحفية، إلى جانب إقرار حرية الصحافة والدفاع عنها وحمايتها.(٣)

ويمكن أن تقوم مجالس الصحافة بما يلي:

- تدعيم مصداقية عمل وسائل الإعلام، والتأكد من صدق الأخبار التي تغطيها.
- العمل على تقليل قضايا القذف الموجهة ضد وسائل الإعلام وحل مشكلات الجمهور.
- إتاحة ردود فعل الجمهور حيال الرسائل التي يتلقونها.
- إحاطة الناس علمًا بالدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في خدمة المجتمع.
- تدعيم حرية الصحافة من خلال الحرص على العدالة وتحسين أداء وسائل الإعلام.
- حماية وسائل الإعلام من الرقابة الحكومية.(٤)

---

(١) عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، مرجع سابق، ص ١٤٠
(٢) حسن عماد مكاوي : أخلاقيات العمل الإعلامي، مرجع سابق، ص ١٤٤
(٣) عبد الخالق عبد الله، وآخرون : الصحافة العربية في عالم متغير، مرجع سابق، ص ١٣٩
(٤) حسن عماد مكاوي : أخلاقيات العمل الإعلامي، مرجع سابق، ص ١٤٤- ١٤٥

خـاتـمـة

تناول هذا الفصل عرضًا متكاملاً لنظرية المسئولية الاجتماعية في مجال الصحافة، قامت خلاله الباحثة باستعراض مفهوم المسئولية الاجتماعية للصحافة، من زاوية مسئولية الصحفي تجاه مجتمعه، والتي انتهت إلى أن المسئولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع هي مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع، في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شريطة أن تتوفر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والرأي العام.

ثم قامت الباحثة بعرض نشأة ومبررات ظهور النظرية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا مع تقرير (**لجنة هوتشينز Hutchins Commission**) عن التجاوزات التي حدثت من قبل وسائل الإعلام والصحافة، كما استعرضت الباحثة الفلسفة التي قامت عليها النظرية، من حيث كونها تحاول تحقيق نوع من التوازن والتوافق بين واجبات ومصالح كل من الأفراد والمجتمع، في ضوء الحرية القائمة على المسئولية.

وعن المشكلات التي تواجه حرية وسائل الإعلام عرضت الباحثة لأربعة أبعاد، تمثلت في: الحكومات، والمؤسسات الإعلامية، والربحية، والجمهور، كما ناقشت في هذا الإطار المتغيرات المؤثرة في أداء وسائل الإعلام، وتقييم هذا الأداء، وطرق الرقابة والإشراف على التزام وسائل الإعلام بمسئوليتها تجاه مجتمعاتها.

وعلى ضوء العناصر التي تم استعراضها خلال مناقشة مهفوم المسئولية الاجتماعية للصحافة، ستحاول الباحثة في الفصل التالي استعراض التغطية الصحفية لأحداث الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠١٢، من خلال تناولها مفهوم التغطية، خطواتها، وأنواعها، مراحلها، والعوامل المؤثرة عليها، وواجبات الصحفي خلال تغطيته الصحفية، والصعوبات التي تواجه الصحفي أثناءها، ومداخل ومجالات التغطية الصحفية.